



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء وقياس الكفاءة

د. د. منصورى عبد الله¹، أ. صالحى صبرينة²

^{1,2} قسم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجى مختار، عنابة، الجزائر

2015

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v14i14.198](#)

Website: [qau.edu.ye](#)

دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء وقياس الكفاءة

د. منصور عبد الله
أ. صالح صبرينة
قسم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

تتناول هذه الدراسة موضوع تقييم أداء القطاع المصرفي في الجزائر وقياس كفاءته في إطار تحليلي يستند على البيانات والأرقام الواردة عن بنك الجزائر، وهذا في محاولة لمعرفة مستوى الأداء ودرجة الكفاءة بإستعمال طرق القياس والمؤشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهذا بغية التحقق من مدى تطبيق القطاع المصرفي في الجزائر للمعايير الدولية في جودة الأداء وحين الكفاءة.

الملخص :

Abstract

This study deals with the subject of evaluation banking sector's performance in Algeria and measurement it's efficiency in the analytical framework that is based on data provided by the Bank of Algeria. and this study is trying to know the level of performance and the degree of efficiency of that sector. by using the methods of measurement and indicators relevant to the subject of the study. and this in order to verify the applicability of the banking sector in Algeria with international standards in quality and performance.

مقدمة :

لا يقع الجدل في أهمية البنوك ودورها في الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي أو الدولي، وهذا نظرا لما دلت عليه الوقائع الاقتصادية منذ نشأة هذه البنوك على طبيعتها البدائية إلى يومنا هذا مع البنوك الإلكترونية، لكن الجدل يقع عندما نريد تقييم أداء وقياس كفاءة هذه البنوك، وليس الجدل هنا حول ضرورة أو عدم ضرورة عمليتي التقييم والقياس، فلا شك في ضرورة ذلك، لكن الجدل يقع حول مدى جدية عمليتي تقييم الأداء وقياس الكفاءة باعتبارهما عمليتان تخصان بالأساس المؤسسات الصناعية ذات الإنتاجية المادية المساهمة في تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية.

وعلى اعتبار الطبيعة الخدمائية للمؤسسة البنكية غير المنتجة للقيمة المضافة الحقيقية، وان كانت تساعد على ذلك بطريقة غير مباشرة عبر إنتاجها للخدمات التمويلية اللازمة لتحقيق العملية الإنتاجية الناجم عنها القيمة المضافة الحقيقية، فإن السجال يقع والجدال يحدث والنقاش يثور بين العديد من الباحثين حول عمليتي تقييم أداء وقياس كفاءة البنوك ذات الطبيعة غير الصناعية.

وقد أفرز هذا النقاش عن نتيجة مفادها ضرورة اعتبار المؤسسة البنكية مؤسسة صناعية منتجة ضمن الصناعة المصرفية وان كان إنتاجها غير مادي إلا أن هذا التصنيف سيغلق باب الجدل من جهة، وسيتمكن من جهة أخرى كل من أراد القيام بعملية تقييم الأداء وقياس الكفاءة أن يستعمل نفس الطرق والنماذج المستعملة في المؤسسة الإنتاجية الصناعية.

ومنه، فإن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتقييم الأداء وقياس الكفاءة المتعلقة بالبنوك تحمل في صفحاتها الكثير من تلك الطرق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يستعمل «بنك الاحتياط الفدرالي»-البنك المركزي- طريقة «CAMELS»، وفي أوروبا نجد كل من الطريقة الفرنسية «ORAP»، والطريقة الإيطالية «PATROL»، والطريقة الألمانية «BAKIS»، أما في معظم بلدان العالم - ومنها الجزائر- نجد معايير «بازل1» هي التي يقيم على أساسها أداء البنوك وتقاس وفقها كفاءتها، زيادة على معايير «بازل2» الصادرة عن بنك التسويات الدولية International Bank for Settlements سنة 2001.

أولاً - الإطار المنهجي للدراسة

من أجل إعداد هذه الدراسة قمنا بإتباع المنهجية التالية :

1- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في التساؤل عن مستوى أداء ودرجة كفاءة بنوك القطاع العام في الجزائر في مجال تقديمها للخدمات المصرفية المنوطة بها والتي نستشفها من خلال تقييم ذلك الأداء

وقياس تلك الكفاءة، عبر طرح السؤالين التاليين:

- 1-1- ما هو مستوى أداء هذه البنوك مقارنة بالمعايير الدولية الواجب تطبيقها.
- 1-2- ما هي درجة كفاءة هذه البنوك مقارنة بالمعايير المعمول بها دولياً.

2- منهج الدراسة

إتبعنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض واقع الحال والتعليق عليه وتحليل أسبابه ومعرفة ملامحاته واستنتاج ما ينتج عنها كدراسة تختتم بتوصيات.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها التعرف على مستوى أداء البنوك محل الدراسة والكشف عن درجة كفاءتها، كما تندرج أهميتها من أهمية القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية.

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التحديد العملي و الدقيق لمستوى أداء البنوك المدروسة بإستعمال المؤشرات ذات الصلة وكذا الضبط المحكم لدرجة كفاءتها في تقديم خدماتها.

5- مجتمع الدراسة

ويتمثل تحديد في بنوك القطاع العام في الجزائر

6- فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن البنوك الحكومية لازالت لم تصل في مستوى الأداء الجيد وإلى درجة الكفاءة العالية وهذا مقارنة مع المعايير الدولية الواجبة التطبيق لرفع مستوى تنافسيتها وقدرتها على البقاء والتطور.

7- أساليب جمع البيانات والمعلومات

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اللجوء إلى المصادر الثانوية للبيانات، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعتين من المصادر الثانوية، فالمجموعة الأولى كانت عبارة عن الكتب، والمجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية (Internet) للوصول إلى دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع. أما المجموعة الثانية من المصادر فكانت عبارة عن تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات مختلفة.

ثانياً – الإطار النظري للدراسة

1 - الخلفية النظرية لتقييم أداء وقياس كفاءة البنوك

نتيجة للأزمات المالية والمصرفية المتكررة خاصة ما خلفته من تداعيات وآثار وخيمة على القطاعين المصرفي والمالي في العديد من بلدان العالم، وضع المختصون في الشأن المصرفي والمالي معايير محددة لقياس الأداء الشامل للبنوك والقطاع البنكي برمته، وذلك من أجل أن يكون القطاع المصرفي هو الضامن لعدم حدوث وتكرر تلك الأزمات من جهة، وكذا المحافظة على حقوق المساهمين والمودعين

والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسات النقدية والمالية من جهة أخرى. ومن أجل ضمان تحقيق ذلك يخضع القطاع المصرفي لرقابة البنك المركزي من خلال تأكده من أن ذلك القطاع يعمل على تطبيق معايير الأداء الجيد ومؤشرات الكفاءة العالية، حيث يشترك في تلك الرقابة-زيادة على البنك المركزي- كل من وزارة المالية ومؤسسات الاستثمار والمودعين، إذ توفر تلك الرقابة من طرف تلك الأطراف تحليلا وتقييما لمستويات أداء وكفاءة القطاع المصرفي وبالتالي توفر تلك الرقابة معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات لهذا القطاع. ومنه، فإن عملية تقييم الأداء تعني: " القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفاعلية والكفاءة، وتقوم نظم قياس وتقييم الأداء بدور رئيسي في تطور الخطط الاستراتيجية لمنشآت الأعمال، وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها، ويكتسب تقييم أداء البنوك أهمية خاصة لدورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي لدفع عملية التنمية الاقتصادية(1).

وبصفة عامة يمكننا القول أن الهدف الرئيس لقياس الكفاءة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي هو في الأساس قياسا واختبارا وتحققا من: مدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة لديه، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة لها والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة(2).

2 - تقييم الأداء في البنوك

يعرف تقييم الأداء بصفة عامة بأنه: "تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على المشروع نفسه وأثره على إستراتيجية الاقتصاد القومي"(3)، حيث هذا المشروع يمكن أن يكون مؤسسة مصرفية، وبمعنى آخر يعتبر: "التقييم عملية دراسة الأهداف المرسومة أو الخطط المرسومة مع ما تحقق فعلا بغية معرفة الانحرافات سواء كانت منها الايجابية أو السلبية(4)، هذا، ولا يمكن إغفال أهمية عملية تقييم الأداء باعتبارها: "عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لخطته بل لأهدافه ولعل عملية تقييم الأداء هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية(5).

كذلك يحتل موضوع رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل البنكي موقعا هاما خاصة في المرحلة الراهنة من تطور القطاع البنكي الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة، حيث وسعت البنوك من انتشارها الأفقي، كما أنه في ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات أصبحت البنوك في وضع يحتم عليها أن تركز في نشاطها المتزايد على أداء ونوعية العاملين فيها وعلى مختلف المستويات الإدارية، فإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة، وترشيد النفقات وإدخال نظم علم وإدارة

وحواجز يعتبر حاليا ليس فقط ضرورة ملحة لمواكبة التطورات القائمة في البنوك والأسواق المالية الدولية، ولمواجهة التحديات التي أفرزتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية بل شرطا للبقاء والاستمرار.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث مستويات لتقييم أداء أعمال البنوك، حيث من الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة البنوك في إنجاز أعمالها باختلاف المستوى الذي يتم تقييم أدائها، ووجهة النظر المعبرة عن كل مستوى من المستويات الثلاث التالية :

- المستوى الوطني والذي يضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد القومي باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- المستوى القطاعي أي مستوى الجهاز البنكي وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنوك مع السياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- مستوى البنك ذاته حيث تركز الإدارة العليا على تعظيم الربحية، وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة البنكية، ويصبح من الأمور المنطقية وضع عدد من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنوك من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك، وتمكن في ذات الوقت من التعبير- إلى حد كبير- عن وجهات نظر المستويات الثلاث السابقة (6).

3 - طرق تقييم الأداء في البنوك

مما يعرف من خلال تتبع الأحداث والوقائع الخاصة بالأزمات المالية التي وقعت في منتصف تسعينيات القرن الماضي أن أثارها وتداعياتها دفعت إلى إعادة النظر في طرق تدعيم النظام المالي العالمي، حيث قام صندوق النقد الدولي FMI بتقييم سلامة النظام المالي في البلدان الأعضاء كجزء من عمله الإشرافي الذي يشتمل على إعداد وسائل تقييم مدى استقرار النظام المالي، وقد توصل FMI إلى وضع مؤشرات الحيلة الكلية وتشتمل كلا من مؤشرات الحيلة الجزئية المجمعة على سلامة المؤسسات المالية كل على حده ومتغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي، و«كاملز» (وهي كلمة مؤلفة من الحروف الست الأولى بالغة الإنجليزية للعناصر الداخلية في التقييم)، الذي يبحث في ستة جوانب حيوية للمؤسسة المالية وهي كفاية رأس المال، نوعية الأصول، سلامة الإدارة، الإيرادات، السيولة، الحساسية لمخاطرة السوق (7).

هناك العديد من طرق تقييم أداء البنوك، لكننا سوف نركز في هذه الدراسة على طريقة واحدة، ففي USA يصنف المنظمون الفيدراليون المصارف حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل على خمس أنواع من المؤشرات يشار إليها اختصارا حسب ترتيبها بال (CAMELS)، حيث يرمز الترتيب إلى الكلمات الانجليزية المكونة للمؤشرات وهي كفاية (ملاءة) رأس المال "Capital Adequacy" ونوعية القروض الخاصة بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول أو التي ترمز إلى نسبة الفوائد على القروض إلى رأس المال ويشار إليها بـ "Asset Quality" ثم الكفاءة

الإدارية” Management Quality “تليها المكاسب أو معدلات العائد ” Earnings “ وأخيرا السيولة “liquidity” ويضاف إليها أيضا مؤشر حول حساسية المخاطر السوقية، “Sensitivity of Market Risk” ويهدف استخدام تلك المؤشرات إلي تمييز المصارف المتعثرة عن المصارف ذات الأداء السليم ويستخدم البنك المركزي العديد من المؤشرات لتقييم أداء البنوك، ومن أهمها ما يطلق عليه Camel Rating وتشمل الحرف الأول للخمس نسب التالفة باللغة الإنجليزية.

أ- ملائمة رأس المال: Capital Adequacy وذلك للحكم على مدى كفاية رأس المال لتغطية الأخطار المتوقعة.

ب- جودة الأصول: Assets Quality حيث جودة القروض تقلل من مخاطر عدم السداد حيث يتم تصنيف القروض كديون دون المستوى العادي وقروض مشكوك في تحصيلها وديون معدومة.

ج- كفاءة الإدارة: Management Quality وذلك بقياس كفاءة إدارة البنك وكذلك كفاءة إدارة الأنشطة والعمليات بصفة عامة، وذلك بواسطة مؤشرات الربحية وجودة الأصول وكفاءة رأس المال العامل والسيولة والتغير في حجم الودائع والتغير في إجمالي الأصول ومعدل العائد على رأس المال... بالإضافة إلى مؤشرات وصيفة مثل حجم التوسع وعدد الفروع ونوعية العملاء وجودة القروض وجودة العاملين.

د- الربحية: Earnings وذلك بتحقيق البنك ربحية مناسبة كعائد على إجمالي الأصول حيث أهم مؤشرات الربحية نجد:

- معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول
- معدل العائد على رأس المال = صافي الربح / رأس المال
- نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي المصروفات
- نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات

هـ- السيولة: Liquidity وللحكم على مستوى السيولة بالبنوك، تستخدم المؤشرات التالية:

- نسبة القروض إلى الودائع = القروض / الودائع
- نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ولقد تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه يجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي لفروعها الداخلية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل 2 حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي، حيث تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ، إذ تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير

مالية بالإضافة إلى 34 مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها (8).

جدول رقم: (01) تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم ١	قوي
التصنيف رقم ٢	مرضي
التصنيف رقم ٣	معقول
التصنيف رقم ٤	هامشي (خطر)
التصنيف رقم ٥	غير مرضي

Source: Kramo N'guessan. rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents. New York. 4-10 décembre 2004; p7.

4 - قياس الكفاءة في البنوك

على اعتبار أن البنك هو مؤسسة تؤدي خدمة، فإن البنوك قد تميزت بالدقة والسرعة في تقديم خدماتها، بالإضافة إلى تقديم خدمات لعملائها، حتى أصبح العميل ينتظر من مصرفه أن يقدم إليه دائما خدمة دقيقة وسريعة وفي شكل يشعره بالاهتمام به وبمصالحه الذاتية، وبالتالي أصبح على موظف البنك أن يكون دائما دقيقا وسريعا ومهتما برغبات واحتياجات العملاء، فإذا كانت الدقة أمرا متفقا عليه، حيث يفترض توافر الدقة في كل العاملين بالبنك، فإن السرعة تبقى موضوع قياس كفاءة الموظف البنكي، ثم استعمال هذا القياس في رفع أداء الموظف البنكي، أولا، ثم رفع كفاءة البنك نفسه عن طريق رفع كفاءة مجموع العاملين فيه (9).

وفي إطار قياس كفاءة القطاع المصرفي عموما والبنوك التجارية خصوصا، وضع لذلك المختصون مؤشرات ستة هي: مؤشر كفاءة التسويق المصرفي، مؤشر كفاءة إدارة الهندسة المالية، مؤشر كفاءة إدارة المخاطر، مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر كفاءة إدارة السيولة، مؤشر كفاءة إدارة الربحية، ذلك أن: «المقياس الحقيقي لمدى نجاح البنك ليس بما يعود عليه من دخل أو مدى استخدامه من تكنولوجيا أو قلة المواد الخام المستخدمة، بل بمدى تحقق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للعمالة» (10).

4-1 - كفاءة التسويق المصرفي

ويمكننا أن نقيس ذلك من خلال التأكد من مدى تحسين نوعية الخدمات للعملاء أي مدى مراعاة تحقيق الموازنة المهنية داخل البنك، ومدى تحسين معرفة العاملين بعملهم المصرفي وإتقانه،

ومدى تحسن أسلوب الموظف في التعامل ومدى انجازه للمعاملات المعروضة عليه، وكذا مستوى مراعاة القدرة على التفاعل مع الزبون ورغبته، فضلا عن ذلك فإن قياس كفاءة التسويق المصرفي تمر عبر معرفة مدى نجاح عملية تحسين الخدمات المصرفية في ظل المنافسة، بأن نتأكد أن تكون الخدمات المقدمة من البنك للعملاء على أساس شخصي، وأن يتم التدريب المستمر للعاملين من خلال الدورات والبرامج، ومعرفة مدى اهتمام الإدارات المسؤولة عن الاستثمار في البنوك بالعمل على تحقيق أرباح للمستثمرين، ومعرفة الخدمات المقدمة للمحيط الاجتماعي الذي يستمد البنك منه عملاءه، وكل ذلك نعرفه من خلال الاستبيانات مثلا، والتي تعطينا صورة أكثر وضوحا عن نوعية إدارة البنك وفقا للمعايير المعروفة دوليا خاصة في مجال جمع الودائع إذ: تعد الودائع أهم مصادر التدفقات النقدية للبنوك فهي العنصر الأبرز من عناصر توفير المال اللازم اتوسيع حجم الإئتمان أو التمويل، فهي أهم ما تنتجه البنوك عموما» (11).

4-2- كفاءة الهندسة المالية

يشير مصطلح الهندسة المالية إلى فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجيات وميول مستخدمي الأموال مثل البنوك في ما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد، ويعتبر مفهوم الهندسة المالية قديما قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، فمعظم تعاريف الهندسة المالية مستوحات من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية أو بالأسواق المالية، وتقاس كفاءة الهندسة المالية بمعرفة مدى مستوى التجديد والإبتكار الذي تمارسه البنوك وتفوقها على منافسيها في ذلك من خلال الريادة والسبق في هذا المجال، حيث: «يزداد الأمر أهمية كلما ازدادت المنافسة حدة فهناك مؤسسات مالية غير مصرفية وكذلك مؤسسات غير مالية دخلت سوق الخدمات المالية» (12).

4-3- كفاءة إدارة المخاطر

على إعتبار أن رأسمال البنك يمثل أساس وجوده ومعيار قوته وسلامته، بل وسلامة النظام المصرفي ككل، فهو يقف حاجزا أمام خسارة البنك غير المتوقعة على أموال المودعين؛ فاعمل المصرفي تميزه حالة اللايقين وعدم التأكد، مما يعني توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو غيرها، حيث عرف BETTY وزملائه المخاطرة بـ «أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا» (13)، وبالتالي تقاس كفاءة إدارة المخاطر عبر قلة أو كثرة المخاطر التي وقع فيها البنك وحجم الخسائر المترتبة عنها ومدى قدرة البنك على تجنبها أو التقليل لتأثيرها السلبية على إنتاجية البنك وربحيته وقدرته التنافسية.

4-4- كفاءة كفاية رأس المال

إن : « مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف)، وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية» (14).

ويعد إيجاد النظم الرقابية والإشرافية المناسبة لطبيعة العمل المصرفي وفقاً للمعايير الدولية من أهم اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك، وهذا ما يبين لنا بوضوح مدى التطبيق الجيد أو السيئ للقوانين والمؤشرات والاتفاقيات المتعلقة برأس المال، مع الإشارة إلى أنه يمكننا التحقق وقياس ذلك من خلال حساب احتمالية إعسار البنك، حيث كلما ارتفعت احتمالية الإعسار كلما انخفضت درجة ملاءة البنك.

4-5- كفاءة إدارة السيولة

من المعروف بدهشة أن ثقة عملاء البنك تأتي من مدى توفر السيولة؛ إذ تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، وهي تبين مدة قدرة البنك على مواجهة الالتزامات تجاه زبائنه حيث يجب أن يكون جاهزا لحركات السحب اليومية في خلال لحظات كما هو حال السحب في الوقت الحاضر، عن طريق بطاقات الائتمان بالنسبة للودائع الجارية، فإذا جاء وقت الاستحقاق فإن البنك ملزم بمواجهة الطلب، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها؛ لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع؛ فلو أشيع هذا الأمر لازداد الطلب على الودائع ولأصبحت هنالك أزمة سيولة، وبالمقابل لا يستطيع البنك مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات، حيث تقاس هذه الكفاءة بمدى القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون خسارة، ومدى قدرة البنك على الوفاء بما عليه من الالتزامات، أي مدى كفاية ما لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، خصوصا الأوراق المالية التي يسهل بيعها دون خسائر، ذلك أن: «الثقة في البنك التجاري إنما ترجع إلى الاعتقاد في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، لذلك فإن الثقة في البنك التجاري ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى سيولة أصول البنك» (15).

4-6- كفاءة إدارة الربحية

من الواضح أن البنك و: « كأي منشأة اقتصادية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، هذا الربح يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في جانب الأصول عن الخصوم» (16)، وله في ذلك العديد من الوسائل والإجراءات مثل تسعير الخدمات المصرفية والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير وانتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة، كذا إدارة مخاطر ناجحة،

واستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية، والاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير، زيادة على رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، ورفع كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات، فضلا عن سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا : الجانب العملي (التحليلي) للدراسة

1 - تقديم للقطاع المصرفي الجزائري (مؤشرات عامة)

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية عام 2012 من 29 بنوك ومؤسسة مالية منها 6 بنوك عمومية و1 بنك إدخار و14 بنكا خاصة و3 مؤسسات مالية، و5 شركات للتأجير المالي، حيث تقوم بجميع أنواع الخدمات المصرفية وهي جمع الودائع وتوزيع القروض مباشرة أو عن طريق شراء الأوراق المالية للشركات، وتوفير وإدارة وسائل الدفع للعملاء، ومن حيث هيكل القطاع المصرفي تبقى البنوك العامة تهيمن النظام المصرفي الوطني وهذا بفضل حجم شبكاتها ووكالات المنتشرة وطنيا، على الرغم من أن وتيرة تطوير المصارف الخاصة من خلال فتح وكالات جديدة وتوسيع حجم نشاطها هي في ارتفاع، مما يحفز المنافسة مع القطاع العام.

- في نهاية ديسمبر 2012، كانت شبكة المصارف العمومية متكونة من 1091 وكالة، والمصارف الخاصة من 301 فرعا، في حين أن عدد من وكالات المؤسسات المالية بلغ 86 مع ملاحظة أن البنوك الخاصة تركزت في الشمال والبنوك العمومية توزعت عبر الوطن.
- بلغ مجموع عدد الشبايبك والوكالات بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية 1478 بالنسبة لكل 25400 نسمة، حيث تعزز معدل التمصرف la bancarisation من خلال المعادلة: عدد السكان النشطين / عدد الشبايبك المصرفية والتي تصل إلى 7200 شخص في سن العمل لكل شبايك .
- علاوة على ذلك، فإن مستوى التمصرف la bancarisation من حيث عدد الحسابات المفتوحة هو في ارتفاع مستمر فقد بلغ عام 2012 حوالي 2.6 حساب مصرفي لكل شخص في سن العمل مقابل 2.5 حساب في عام 2010.
- بلغت نسبة الأصول الإجمالية للقطاع المصرفي/النتائج المحلي الخام 61.7% سنة 2012 مقابل 62.1% في نهاية عام 2011 و66.9% في نهاية عام 2010.
- نسبة الأصول الإجمالية للقطاع المصرفي (باستثناء الاستثمار في ودائع القطاع المحروقات) / النتائج المحلي الإجمالي غير النفطي قدر بـ 83.1% سنة 2012 مقابل 86.1% في عام 2011 و90.1% في عام 2010.
- مؤشر اختراق السوق أي نسبة الودائع (نقدية وغير النقدية) خارج المحروقات / النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بلغ 62.1% سنة 2012 مقابل 61.8% في نهاية عام 2011 و عام 2010.
- قروض البنوك الممولة للاقتصاد (بما فيها القروض غير المحصلة والمشتراة من طرف الخزينة العمومية عبر إصدار السندات) مثلت 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

مقابل 47.1% في عام 2011. (17)

2- مؤشرات تقييم الأداء

1-1- مؤشر الانتشار الجغرافي

تدلنا الأرقام الواردة في القوائم المالية الخاصة بمجموع البنوك المكونة للقطاع البنكي في الجزائر أن البنوك العمومية ما تزال تهيمن على النشاط المصرفي، وخاصة بعد إفلاس البنكين الخاصين الخليفة بنك والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، مما أفقد الثقة في القطاع المصرفي الخاص الوطني، حيث استحوذت البنوك العمومية على حصة سوقية تقدر بأكثر من 89%، إذ تمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات تبلغ حوالي 1072 وكالة بنكية موزعة عبر كافة التراب الوطني، في حين نجد انتشار البنوك الخاصة جد محدود ويتركز في المدن الكبرى ولا يتجاوز عدد وكالاتها 252 وكالة أي بنسبة 19% من مجموع الوكالات البنكية مجتمعة في أواخر 2009.

1-2- مؤشر هيكل الودائع

مما توحى به الأرقام المدرجة في القوائم المالية أن وظيفة جمع الموارد قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2002-2009 وذلك بمعدل نمو وصل إلى 14.3% سنة 2008 بعد الارتفاع المسجل خلال سنتي 2007 و2006 المقدر بـ 27.1% و 18.8% على الترتيب، لتسجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2009 قدره 4.2% والذي يرجع إلى انخفاض أسعار البترول المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ويبين لنا الجدول أدناه تطور هيكل الودائع لدى البنوك في الجزائر حيث ارتفعت الودائع بشكل ملفت للانتباه خلال فترة 2002-2009 بنسبة 141.93% نظرا لارتفاع أسعار البترول وكذا استعادة الجزائر لتوازنها الخارجي بعد تسدس ديونها وبشكل مسبق، مع ملاحظة الانخفاض سنة 2009 نتيجة الأزمة، كما يدلنا ذات الجدول أن ادخار القطاع العام ارتفع بصفة مستمرة، من نسبة 39.4% في 2004 إلى 47.1% سنة 2006 وبنسبة 42.3% و 51.7% سنتي 2008 و2009 على الترتيب، بسبب ارتفاع ادخار قطاع البترول، كما ازدياد حجم الادخار العائلي والخاص حيث بلغ 60.6% من إجمالي الودائع سنة 2004، كما يظهر الجدول أن حجم الودائع لأجل ارتفع بشكل متزايد وبمعدل 10% سنة 2006 إلى 13.1% و 19.36% سنتي 2008 و2009 بالترتيب، وهذا ما دفع بالبنوك إلى التوسع في منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، مقارنة بحجم الودائع الجارية والتي سجلت انخفاضا، حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي حجم الودائع 48% سنة 2009 مقابل 57% سنة 2006 و 43% سنة 2008، بالإضافة إلى ارتفاع حصة البنوك العمومية حيث قدرت في نهاية سنة 2009 بـ 90% بالرغم من الارتفاع المستمر لحصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع، والتي ارتفعت من جديد بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري من 5.6% سنة 2003 إلى 10% سنة 2009. (18)

جدول رقم 01 يبين هيكل الودائع في القطاع المصرفي في الجزائر
للفترة (2009-2002) بمليارات الدينارات

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2502.9	2946.9	2560.8	1750.4	1244.41			642.16	الودائع الجارية
2241.9	2705.1	2369.7	1597.5	1108.3	1127.91	718.90	548.13	البنوك العمومية
261	241.8	191.1	152.9	116.1	108.2	648.77	94.03	البنوك الخاصة
2643.8	2214.9	1956.5			1577.45			ودائع لأجل
2390.1	2055.4	1834.4	1766.1	1736.2	1509.55	1724.04	1485.19	البنوك العمومية
253.7	159.5	122.1	1670.1	1654.3	67.90	1656.56	1312.96	البنوك الخاصة
			96.0	81.9		67.47	172.22	
5146.7	5161.8	4517.3	3516.5	2960.6	2705.4	2442.95	2127.35	إجمالي الموارد
90 %	92.2%	93.1%	92.9%	93.3%	93.5%	94.4%	87.5%	حصة البنوك ع
10 %	7.8%	6.9%	7.1%	6.7%	6.5%	5.6%	12.5%	حصة البنوك خ

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009.

2-3- مؤشر هيكل القروض

يدل مؤشر القروض على مدى تمويل البنوك للقطاع الاقتصادي من خلال تلبية حاجياته التمويلية بمختلف أنواع القروض، وهو مؤشر على مدى حركة النشاط الاقتصادي من جهة وعلى مدى قدرة هذه البنوك على الاستجابة لمتطلبات هذا النشاط في مجال التمويل من جهة أخرى. وليس مستغربا أن يظهر لنا الجدول ذاته امتلاك بنوك القطاع العام حصة الأسد التي وصلت إلى 90% خلال الفترة 2002-2009، وهو ما يفسر نمو حصة القطاع المصرفي الخاص قبل حدوث أزمة بنك الخليفة لعام 2003 لتشهد بعد ذلك تراجعاً وتقلص مساهمة البنوك الخاصة في السوق المصرفية الجزائري، لترتفع من جديد ابتداء من 2007 إلى 11.5% ونسبة 12.1% سنة 2009 نظراً للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، إلا أن مساهمة البنوك الخاصة في تمويل نشاطات الاقتصاد الكلي لا تزال ضعيفة مقارنة ببنوك القطاع العام لتخصصها النسبي في تمويل القروض القصيرة الأجل.

جدول رقم 02 يبين هيكل الودائع في القطاع المصرفي في الجزائر

للفترة (2002-2009) بمليارات الدينارات

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1485.9	1202.2	989.3	848.4	882.5	859.65	791.70	715.83	قروض للقطاع بنوك عامة
1484.9	1200.3	987.3	847.3	881.6	856.97	791.49	715.83	بنوك خاصة
01.00	1.9	2.0	1.1	0.9	2.68	0.21	-	قروض للقطاع خ
1599.2	1411.9	1214.4	1055.7	896.4	674.73	587.78	550.20	البنوك العمومية
1227.1	1086.7	964.0	879.2	765.3	568.60	487.78	368.95	البنوك الخاصة
372.1	325.2	250.4	176.5	131.1	106.12	100.12	181.25	
3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.4	1379.5	1266.96	الحجم! للقروض
87.9 %	87.5%	88.5%	90.7%	92.6%	92.9%	92.7%	85.7%	حصة البنوك ع
12.1%	12.5%	11.5%	9.3%	6.7%	7.1%	7.3%	14.3%	حصة البنوك خ

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009.

وعلى اعتبار أن الجدول أعلاه والخاص بهيكل القروض لا ينبئنا بنوعية وطبيعة تلك القروض من حيث مدتها والأجال المحددة لها، لأن طبيعة القروض من ناحية المدة تدلنا على أنها قروض موجهة للاستثمار وبالتالي تكون مدتها طويلة ومتوسطة وسعر فائدتها منخفضة وهي موجهة للقطاعات الكبرى وللبنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أم أنها قروض موجهة لتمويل دورة الاستغلال بالنسبة للقطاع الاقتصادي وبالتالي تكون الأجال قصيرة وهي موجهة لتمويل الاحتياجات الاعتيادية كمدخلات إنتاجية أو سلع استهلاكية، وعليه سوف نستدل على ذلك بالجدول الموالي:

جدول رقم 03 يبين طبيعة القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للاقتصاد الجزائري على أساس مدتها وأجلها المحددة للفترة (2002-2009) بمليارات الدينارات

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1320.5	1189.4	1026.1	915.7	923.3	828.33	773.56	627.98	ق ق أ
1141.3	1025.8	902.5	819.3	852.9	779.74	736.56	508.52	بنوك ع
179.2	163.6	123.6	96.4	70.4	48.59	37.00	119.45	بنوك خ
1764.6	1424.7	1177.6	988.4	855.6	706.05	605.90	638.06	ق م و ط
1570.7	1261.2	1048.8	907.2	794.0	645.84	542.67	76.27	بنوك ع
193.9	163.5	128.8	81.2	61.6	60.21	63.23	61.79	بنوك خ
3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.38	1379.47	1266.04	مج قروض
42.8%	45.5%	46.6%	48.1%	51.9%	54.0%	56.1%	49.6%	حصة قروض ق
57.2%	54.5%	53.4%	51.9%	48.1%	46.0%	43.9%	50.4%	حصة قروض م، ط
								اجل

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009.

3 - مؤشرات قياس الكفاءة

واستلهاما من البيانات المختلفة والجداول المتنوعة والمعلومات الواردة في تقارير بنك الجزائر استطعنا أن نسجل بعض المؤشرات والخاصة بقياس الكفاءة وهي:

3-1- كفاءة التسويق المصرفي

على اعتبار أن بنوك القطاع العام تهيمن على حصة الأسد في الساحة البنكية بمعدل يتجاوز 95% فلا يمكن التحدث على كفاءة التسويق لأنها تكون في محيط تنافسي و هنا نحن في محيط شبه احتكاري.

3-2- كفاءة الهندسة المالية

لا يزال قطاع البنوك الحكومي يسير بطريقة مركزية شبه مغلقة وبالتالي حرية المبادرة في الإبداع ضمن مفهوم الهندسة المالية شبه مغيب تماما.

3-3- كفاءة إدارة المخاطر

تتحكم البنوك محل الدراسة في إدارة المخاطر بشكل جيد وهذا نظرا لصرامة بنك الجزائر في إطار إلزامية تطبيق قواعد الحذر والسلامة المصرفية.

3-4- كفاءة كفاية رأس المال

بالنظر إلى أن الدولة هي المالكة لرأسمال تلك البنوك في تحترم قواعد إتفاقية بازل 1 و 2 من

خلال إعداد التنظيم والتشريع البنكي المحدد لكيفية تبني تلك القواعد.

3-5- كفاءة إدارة السيولة

تتميز البنوك محل الدراسة بسيولة معتبرة نظرا للوفرة المالية التي يزخر بها الإقتصاد الجزائري والتي تصل إلى حد عدم الاستفادة منها إلا في مجال وضعها كودائع لدى البنك المركزي، حيث لقد ساهم حجم السيولة المعتبر المتوفر لدى البنوك الجزائرية وبخصوص العمومية منها في السنوات من 2006-2009 من إعادة هيكلة هامشها البنكي الذي تحققه، وهذا نحو التوسع في منح القروض البنكية مع تعزيز عملياتها مع المؤسسات المالية وبالخصوص مع البنك المركزي في شكل توظيفات وودائع لدى البنك المركزي.

3-6- كفاءة إدارة الربحية

وفي ما يخص كفاءة إدارة الربحية فإن هامش الربح الذي يقاس بالهامش البنكي بعد استبعاد نفقات التسيير ومخصصات مخاطر الائتمان، عرف ارتفاعا في السنوات الأخيرة 2009، 2006، خصوصا للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2009-2006 مقارنة بفترة 2002-2005 أين سجل انخفاضا مستمرا، حيث ارتفع من 17.29% سنة 2002 إلى 47.99% سنة 2009، مقارنة بالبنوك الخاصة و التي يبقى هامش الربح لديها متذبذب من فترة لأخرى، وإن ارتفاع هامش الربح خصوصا للبنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة في الفترة 2009-2006 نتج عن انخفاض مخصصات مخاطر الائتمان والتي تمثل نسبة 6.21% و 1.49% من الناتج البنكي الصافي لكليهما على الترتيب سنة 2009 مقابل 36.8% و 17.19% في 2006 على الترتيب، وكذلك انخفاض المصاريف العامة 1 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات الدراسة

1 - الاستنتاجات

أظهرت الدراسة التحليلية والخاصة بتقييم أداء وقياس كفاءة القطاع المصرفي العمومي خاصة في الجزائر الاستنتاجات التالية والتي أثبتت فرضية الدراسة التي إنطلقنا منها وهي أن البنوك الحكومية لازالت لم تصل في مستوى الأداء الجيد وإلى درجة الكفاءة العالية وهذا مقارنة مع المعايير الدولية الواجبة التطبيق لرفع مستوى تنافسيتها وقدرتها على البقاء والتطور.

1-1- أوضحت الأرقام والنسب الواردة في الجدول رقم 01 والخاصة بمؤشر هيكل الودائع تمكننا من القول أن البنوك العمومية توصف إستراتيجيتها الخاص بجذب الودائع بالضعيفة سواء بالنسبة لتعاملها مع الأسر أوقطاع الأعمال الخاص، وهذا نتيجة للثقة المهتزة بين المتعامل والبنك العمومية والذي لم يرقم بسياسات تسويقية ترويجية معتبرة لتشجيع الادخار نظرا للوفرة الموهولة من السيولة الناتجة عن مداخيل البترول.

1-2- بينت أرقام الجدول رقم 02 والخاص بهيكل القروض عن مدى تطور حجم القروض المقدمة

- الإقتصاد والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنوات 2002-2009 قديرب%143.50، حيث وصل ارتفاع إجمالي القروض %20.1 سنة 2009 مقارنة ب%18.60 سنة 2008، أما النسب المسجلة في حجم القروض حسب القطاعات فقد تم تسجيل نسبة %48 سنة 2009 للقطاع العام مقابل نسبة %52 للقطاع الخاص وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالسنوات السابقة.
- 1-3- كشفت أرقام الجدول رقم 03 والخاص بطبيعة القروض تراجع حصة القروض قصيرة الأجل في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبتها %42.8 سنة 2009 بالمقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي سجلت نسبة %57.2، نظرا للارتفاع الكبير في القروض الموجهة للاستثمار في قطاع الطاقة وقطاع المياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح القروض العقارية في إطار برامج تملك المساكن، وكذلك نظرا لعدم تشجيع البنوك على تحمل المخاطرة رغم فائض السيولة التي تتوفر عليه في ذلك الوقت.
- 1-4- يستنتج من الدراسة أن المؤشرات العامة تظهر أن مستوى الوساطة المصرفية وقد تحسن تدريجيا وهذا من حيث تطوير الشبكة المصرفية، وزيادة عدد الحسابات البنكية وتنامي مستوى الودائع التي تم جمعها، وإن كانت قليلة نسبيا مقارنة بالتي تحققت على مستوى بلدان البحر الأبيض المتوسط المجاورة.
- 1-5- تجلى لنا من خلال هذه الدراسة عن طريق تفحص القوائم المالية المدرجة الضعف النسبي للأداء المصرفي على مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للأسر التي توصف بأنها رديئة ولم ترى إلى مستوى متطلبات الأسر الجزائرية، زيادة على ذلك ضعف القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 1-6- تدلنا الأرقام الواردة في القوائم المالية المجمعة للقطاع المصرفي في الجزائر إلى التحسن الذي شهدته الميزانيات الخاصة بالبنوك العمومية سنة 2012 والتي بقيت تستحوذ على الحصة الكبرى من السوق المصرفي بنسبة %86.5 من إجمالي الموجودات مقابل %88 في عام 2011، حيث ضمن مجموعة البنوك العمومية سنة 2012 يمثل أول بنك %28.4 من إجمالي موجودات القطاع والثاني %25.6 مقابل %33.9 و%21.5 على التوالي في نهاية عام 2011، بينما نجد في المصارف الخاصة، حصة %13.5 للثلاثة البنوك الأولى والتي تمثل %5.9 من إجمالي موجودات البنوك و%43.6 من إجمالي أصول المصارف الخاصة مقابل %5.4 و%45.6 على التوالي في نهاية عام 2011، مما تجدر معه الملاحظة أنه في السنوات الأخيرة زاد حجم نشاط المصارف الخاصة من حيث تعبئة الموارد ومن حيث توزيع الائتمان على حد سواء زيادة على مسألة تطوير عملياتها مع الخارج والذي يبقى العنصر المركزي لنشاطها.

2 - التوصيات:

ومن خلال نتائج الدراسة التحليلية يمكننا وضع التوصيات التالية:

- 1-1- المزيد من التطبيق الصارم للقواعد المصرفية وفقا للمعايير الدولية.
- 1-2- بذل جهود أكبر في رفع الوعاء الإيداري عن طريق تنمية الوعي المصرفي.
- 1-3- الإستعمال المكثف للتكنولوجيا الحديثة من خلال ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية.
- 1-4- تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وفسح المجال أكثر للمبادرات القاعدية.
- 1-5- زيادة الإنتشار الجغرافي والإستعداد للمنافسة الأجنبية وتحسين مستوى الخدمات.
- 1-6- استثمار الودائع بالشكل المناسب، بالإضافة إلى زيادة القدرة على تشغيل الموارد.
- 1-7- تقديم خدمات جديدة مبتكرة للعملاء في إطار الهندسة المالية.

المراجع:

- (1)-صلاح حسن: « الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية»، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص355.
- (2)- المرجع السابق ذاته.
- (3)- عبد الله عقيل جاسم: « تقييم المشروعات «إطار نظري وتطبيقي»، عمان، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، 1999، ص190.
- (4)- سنان الموسوي: « إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها»، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص177.
- (5)- علي فاضل علي: « التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء»، الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك (2006)، نقلا عن علي السلمي: « تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات»، مجلة المحاسب، العدد السادس 1977.
- (6)- صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص355.
- (7)- بول هيلبرز وراسل كروجيرو ماريتا موريتي: « أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي»، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي الFMI، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص52.
- (8) - Kramo N>guessan. rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents. New York. 4-10 décembre 2004; p7.

- (9)- صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص356.
- (10)- اتحاد المصارف العربية: «رفع الكفاءة والإنتاجية في العمل المصرفي»، بيروت، لبنان، 1986، ص61.
- (11)- علي حسين المقابلة: «الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية»، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد8، العلوم الإدارية (1)، الرياض، 1996، ص155.
- (12)- أحمد محمود أحمد: «تسويق الخدمات المصرفية»، دارالبركة، عمان، ط1، 2001، ص29.
- (13)- منير ابراهيم الهندي: «الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر»، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة 1999، ص440.
- (14)- حقائق مصرفية: «ما المقصود بمفهوم كفاية رأس المال المصرف؟»، النسخة الإلكترونية لـ «الإقتصادية» عدد6403، بتاريخ13/04/2011، نقلا عن موقع http://www.aleqt.com/2011/article_530068.html/23/04/com/2011.
- (15)- عادل احمد حشيش: «اقتصاديات النقود والبنوك» الدار الجامعية-بيروت-لبنان-1993، ص201.
- (16)- إسماعيل محمد هاشم: «مذكرات في النقود والبنوك» دار النهضة العربية-بيروت-لبنان-1976، ص67.
- (17)- تقرير بنك الجزائر لسنة 2012.
- (18)- تقرير بنك الجزائر لسنة 2009.